

دور السياسة السكانية في النهوض بعملية التنمية في اليمن

وبالرغم من ذلك لا يزال النمو العالي والمترفع للسكان يشكل أحد أهم التحديات الكبيرة التي تواجه جهود التنمية في بلادنا حيث تشير المؤشرات إلى أن هناك تحسناً في بعض المؤشرات السكانية وانخفاض معدل النمو السكاني إلى 3.3% وكذا خفض معدل الخصوبة إلى 6.1 إلا أن هذا المؤشرات لا تزال دون المستوى المطلوب كما أن العمل السكاني خطا خطوات كبيرة في توسيع قاعدة العمل على المستوى المركزي والمحلي، إلا أن العام الماضي بسبب الأزمة التي مرت بها اليمن وكانت لها تداعيات وآثار انعكست سلباً على كافة القطاعات ومنها قطاع السكان الذي كان له النصيب الأكبر من آثار الأزمة حيث توقفت الكثير من الأعمال والبرامج السكانية بالإضافة إلى الدمار الذي تعرض له مقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وأدى إلى تدمير ما تم إنجازه خلال السنوات الماضية من العمل السكاني من حيث تدبير النخبة التقنية للمجلس واتلاف الوثائق والأعمال التي تم إنجازها خلال سنوات العمل السكاني مما شكل تحدياً كبيراً لنا في إزالة آثار الحرب خلال السنة الماضية.

ظل نسبة أمية تصل إلى 51% من السكان، وبين الإناث إلى 70% وتدني نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 67% فقط من الأطلال في سن الدراسة وارتفاع في نسبة التسرب في هذه المرحلة لتصل إلى 24% وتدني نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي، حيث تشكل فقط 35%، وتدني مخرجات التعليم، وعدم مواكبتها لاحتياجات المجتمع ولا للمتطلبات الحالية للعصر فتحرج كواثر غير قادرة على المنافسة في سوق العمل والنتيجة المزيد من البطالة والفقر في المجتمع فيما يعرف بظاهرة البطالة بين الخريجين.

ومنذ اعتماد السياسة الوطنية للسكان وبرامج العمل السكاني حققت بعض المؤشرات حيث ظهر الحقائق والمعطيات السكانية في بلادنا في جوانبها المختلفة وأبعادها المتنوعة أن ثمة تحولات مشهودة وتطورات ملموسة قد طرأت على المؤشرات والمتغيرات الديموغرافية خلال السنوات الماضية تماشياً مع أهداف برامج السياسة السكانية وأنشطتها المختلفة، ومع الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وخطتها الخمسية إلا أنه

رغم أهميتها لا تكفي وحدها لحل هذه المشكلة، لأن جوهر المشكلة ليس في حجم السكان الكبير، بل في نوعية الخصائص السكانية، ومعدلات التنمية البشرية، فاليمن تمتلك ميزة عن غيرها حيث أن ما يقارب ثلثي سكانها في عمر الشباب، هذه الشريحة الكبيرة من الشباب قابلة لأن تكون طاقة جبارة للنمو والتطور إن أحسن استغلالها والاستفادة منها في مجالات الإنتاج الاقتصادي المختلفة ولا تستطيع اليمن التخلص من حجم الفائض من سكانها، لكنها تستطيع بذل جهود مضاعفة للارتقاء بنوعية السكان، خصوصاً فيما يتعلق بمستوى التعليم، كأحد أهم مؤشرات التنمية البشرية، وأحد أهم عناصر قوة المجتمع التي تحدد حاضره ومستقبله، وأقصر الطرق لتحقيق التنمية الشاملة، باعتبار التنمية الاقتصادية تعتمد في المقام الأول على الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة، ولكن المشكلة أن التعليم في اليمن هو الآخر يعاني من أوضاع خطيرة من حيث الكم والنوع ويندر بان تحول هذه الشريحة الشابة الكبيرة من السكان إلى عبء إضافي يؤدي إلى مزيد من التخلف وعدم الاستقرار في

السياسة السكانية لها دور فاعل وكبير وإيجابي في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على اعتبار أن هذه السياسات وبرامج عملها تشكل المدخل الصحيح والواضح لمعالجة المشاكل السكانية المختلفة والمتداخلة، حيث تسعى هذه السياسات والبرامج إلى تخفيض الضغط الناشئ عن الزيادات السكانية العالية على الاقتصاد الوطني، وتحقيق التوازن السكاني مع الموارد العامة المتاحة ونظراً لأهمية السياسة السكانية وتأثيرها في عملية التنمية فقد تم إدماجها وتضمينها ضمن الاستراتيجيات والرؤى والخطط الاقتصادية والإنمائية وذلك من أجل الإسراع في خطى التنمية الشاملة والمستدامة والتخفيف من حدة الفقر، وبالتالي الإسهام في بلوغ الأهداف السكانية وتحسين نوعية حياة السكان.

كما تركز السياسة السكانية الحالية على الحد من نمو السكان من خلال التشجيع على تنظيم الأسرة ورفع التوعية الإنجابية بين السكان، بالإضافة إلى توفير وسائل تنظيم الحمل مجاناً في الوحدات الصحية الحكومية في عموم الجمهورية، وهي



في ورقة عمل لها عن وضع الأمومة الآمنة في اليمن د. جميلة الراعي: تموت في اليمن سبع نساء يومياً من مضاعفات الحمل والولادة

عرض / بشيرا الحزيمي



قالت الدكتورة جميلة صالح الراعي وكيلة وزارة الصحة لقطاع السكان أن سبع نساء يموتن يوميا في اليمن من مضاعفات الحمل والولادة ومن أسباب من الممكن تفاديها . وأوضحت في ورقة عمل قدمتها في اجتماع الجمعية العمومية للتحالف الوطني للأمومة الآمنة الشهر الماضي أن احتياجات المرأة في مجال الصحة العامة تأتي بالترتيب على سهولة الحصول والوصول للخدمات الصحية ولا يكون كونها امرأة أو لعدم وجود

كادر صحي نسائي مؤهل سببا في عدم حصولها على الخدمة. ولفتت إلى أنه بسبب مخاطر الوفاة التي تتعرض لها المرأة في اليمن لإنتاج الأطفال وللمعدل العالي لوفيات الأمهات والمواليد سيتم التركيز على قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، مؤكدة ضرورة أن يحصل جميع سكان اليمن، بغض النظر عن موقعهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية على خدمات الصحة العامة وخدمات الصحة الإنجابية .

وقالت إن اليمن بلد ذو دخل منخفض، حيث يبلغ عدد سكانه 23,887,000 نسمة يعيشون على مساحة قدرها أكثر من 555,000 كيلومترًا ويتكون البلد من 21 محافظة و 333 مديرية . منهم 70% يعيشون في الريف، 30% في الحضر ، وأن 34% يعيشون في خط الفقر.

وأضافت الراعي أن معظم السكان يتركزون في المناطق الريفية إلا أن 30% فقط في المناطق الحضرية، على الرغم من أن نمو سكان الحضر يزيد مرتين عن النمو في المناطق الريفية. حيث يعيش نصف السكان في خمس محافظات هي: تعز، الحديدة، إب، وأمانة العاصمة وحجة. وما يميز سكان الريف في اليمن هو أنهم يعيشون في أكثر من 130,000 تجمع سكاني متناثرة ما يؤدي إلى صعوبة تنظيم مشاركة المجتمع المحلي وتوفير خدمات الرعاية الصحية لهم.

وضع النظام الصحي
وعن وضع النظام الصحي في اليمن قالت الدكتورة جميلة الراعي أن قطاع الصحة العام ينقسم إلى أربعة مستويات هي: 791 مركزاً صحياً، والمستوى الثاني يتكون من 175 مستشفى مديريةية، والمستوى الثالث من 53 مستشفى عام، والمستوى الرابع من (2) مستشفى إحالة متخصصة ، موضحة أنه في المناطق الحضرية يتواجد 30% من السكان و 20% من المرافق الصحية و 80% من الموارد البشرية ، بينما في المناطق الريفية 70% من السكان و 80% من المرافق الصحية و 20% من الموارد البشرية

وضع الصحة الإنجابية
وعن وضع الصحة الإنجابية وما يتعلق بصحة الأم قالت تموت نصف مليون امرأة سنويا في العالم من مضاعفات الحمل والولادة ومن أسباب ممكن تفاديها. وفي اليمن تقدر وفيات الأمهات 1365 لكل 100 ألف ولادة حية في عام 2003 وانخفضت الوفيات إلى 210 في عام 2008 . أما ما يتعلق بصحة الوليد فإن رعاية المواليد لم تحظ بالأهتمام الكافي، وقد أدت الجهود التي بذلت في العقود الأخيرة إلى تخفيض ملحوظ في معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال ما دون الخامسة من العمر، بينما تبين أن معدل وفيات حديثي الولادة انخفض من 43.9 لكل 1000 مولود حي في عام 1991م وإلى 37 في 2006 بوتيرة بطيئة جدا لم تصل إلى 1% كل سنة .

وأوضحت أنه لا يزال ارتفاع معدل النمو السكاني (3%) يمثل تهديدا حقيقيا للتنمية. وأن لوسائل تنظيم الأسرة دور في خفض معدل النمو السكاني وخفض وفيات ومراضة الأمهات والمواليد والأطفال ، مشيرة إلى أن 30% من حالات وفيات الأمهات تحصل في أقل من عشرين عام. وأن مضاعفات الحمل والولادة في السن المبكرة قد تؤدي للوفاة.

وحول ظاهرة ختان الإناث في اليمن لفتت الراعي إلى أن مسح صحة الأسرة لعام 2003م قد أشار إلى انتشار هذه الظاهرة في اليمن بنسبة 21.5% . وبينت الدراسة السريية التي أجريت عام 1999 بشأن ختان الإناث في خمس محافظات عن انتشاره بنسبة 97.3% في الحديدة، و 96.6% في حضرموت، و 96.5% في محافظة المهرة، و 82.2% في عدن.

وفيما يتعلق بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي - فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز فقد أظهرت بيانات البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، ارتفاع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من 1 في عام 1990م إلى العدد الإجمالي التراكمي 3154 حالة في الربع الثالث من عام 2010م. ومع ذلك، يقدر برنامج الإيدز الوطني، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز، ومنظمة الصحة العالمية أن نحو 12000 - 14000 شخص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في اليمن.

أما عن الكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان عنق الرحم فقد أشار مسح صحة الأسرة لعام 2003م إلى أن 3.5 لكل 1000 من النساء اللاتي سبق لهن الزواج أصبن بمرض السرطان.

غائبات ذات أولوية
وقالت الراعي أن الغائبتين ذات الأولوية للمرأة في المجال الصحي للفترة القادمة هما زيادة الاستفادة من الخدمات الصحية للأمهات وحديثي الولادة المستندة على الحقوق، والخفض وفيات ومراضة الأمهات وحديثي الولادة وذلك من خلال الاهتمام بتحويل خدمات الطوارئ التوليدية والوليدية . وتوظيف القابلات في المناطق الريفية . وزيادة الاستخدام الملائم لوسائل تنظيم الأسرة الحديثة لخفض معدل الخصوبة الكلي للمرأة في سن الإنجاب من خلال تمويل توفر وسائل تنظيم لأسرة وخدماتها . ورفع الوعي المجتمعي بأهمية تنظيم الأسرة لخفض وفيات ومراضة الأمهات والمواليد وكحل للزيادة السكانية.

تحديات ومعوقات
وعن أهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية تنفيذ الأولويات قالت وكيلة وزارة الصحة لقطاع السكان أنها تتمثل في التحدي السكاني مع محدودية الموارد وهو أهم المعوقات التي تقابل التنمية والقطاعات الخدمية بما فيها القطاع الصحي. وكذا ارتفاع معدل الفقر في المجتمع اليمني. وأيضا العمل العالي للأمية بين أوساط المجتمع وخاصة بين النساء، بالإضافة إلى محدودية عدد وكفاء الكوادر الصحية وخاصة النسوية. ومحدودية في الموارد المالية لتنفيذ الخطط التنفيذية للبرامج والأنشطة من الجانب الحكومي والدعم الخارجي وذلك تبعا لازمة الاقتصادية العالمية والأحداث الأخيرة داخل اليمن. وفشل مبادرات البرامج الأمومية لكسب الدمع السياسي والمالي مقارنة بالمبادرات الصحية الأخرى. إضافة إلى ضعف البنية التحتية وأرتباطها بالجهات الأخرى مثل الكهرباء، الطرق والمياه. وضعف الوعي الصحي بالقضايا والمشكلات الصحية في المجتمع. والفساد المالي والإداري. وضعف الإدارة الاستراتيجية وضعف النظام الصحي .

تهديدٌ قد يكلف الأم حياتها سرطان عنق الرحم يمكن علاجه جراحيا في مراحل مبكرة



ثمة مراحل لسرطان عنق الرحم، وفقاً للطرح الطبي للدكتورة/ يسرى مريوط وذكرت فيه أنه عندما يشخص السرطان فمن الضروري تحديد المرحلة التي وصل إليها الورم، ذلك لأنه يساعد في تحديد العلاج المناسب لدرجة الورم ومداه وما إذا كان قد تزايد.. والذي يعتمد على الحجم ودرجة الانتشار في الأعضاء الأخرى من الجسم.

يبدأ عن تحديد مرحلة السرطان يكون - غالباً- بعد الجراحة، وربما يتطلب الورم إجراء فحوص إضافية أو إزالة بعض العقد الليمفاوية الموجودة بالقرب منه.

المعالجة وأسئها
يعتمد علاج السرطان على نوعه ومرحلته، فالمریضة بسرطان عنق الرحم ستكون مشاركة باختیار العلاج النهائي، حيث أن هذا العلاج يقرره فريق طبي متكامل معنيّ - أيضاً- بإيضاً- لدرجة انتشار المرض في تساوالات المريضة المتعلقة بحالتها وما تتطلبه من إرشادات. وتنقسم المعالجة- حد قول الدكتور/ منيف مودراً تفصيلياً، إلى ثلاثة أقسام وهي :-

1- العلاج الجراحي: ومن خلاله يتم استئصال الورم والأنسجة المحيطة به، ويعتمد على مكان الورم، وما إذا كان قريب من الأعضاء الأخرى المسؤولة عن الحياة. فالمرحله المبكرة من سرطان عنق الرحم يمكن علاجها جراحيا، كذلك يمكن إزالة الورم عن طريق (الزغزة المخروطية)، وفي حالات أخرى يمكن أن يتطلب الأمر استئصال الرحم.

2- العلاج: ويستخدم الخلايا السرطانية، وذلك بتسليط أشعة موضعية على مكان الورم. غير أن من سلبياته أنه يؤدي الأنسجة السليمة المجاورة للورم.

3- العلاج الكيماوي: يكون باستخدام الأدوية التي تعرقل قدرة الخلايا السرطانية على النمو والانتشار، إلا أن من سلبياته أنه يؤثر على الخلايا الطبيعية، ويؤدي إلى أعراض جانبية مثل:

-نزيف بعد الجماع.
-وتشير للدكتورة/ يسرى مريوط إلى أن هذه الأعراض لا تدل على وجود سرطان عنق الرحم، وظهورها لا يؤكد الإصابة بهذا السرطان، وقد تكون لأمرأض أو اضطرابات أخرى ليس لها علاقة - على الإطلاق- بسرطان عنق الرحم، لذا يلزم التشخيص الطبي على كل حال.

وبالنسبة لسرطان عنق الرحم لا بد من الفحص الطبي، وقد أوضحه الدكتور/ منيف بأنه إجراء مسحة لعنق الرحم يقوم به الطبيب المتخصص أو الطبيبة المتخصصة بشكل منتظم، حيث تُعد الطريقة المثلى لكشف هذا السرطان في مراحله المبكرة

للتمكن من علاجه بنجاح. وأكد الدكتور/ منيف على أهمية أن يجري هذا الفحص بصورة منتظمة لكل سيدة متزوجة أو سبق لها الزواج بعمر (35) سنة. فأكثر كل (3 - 5) سنوات ، مشيراً إلى أن هناك عددا من الفحوصات الخاصة والضرورية - إضافة إلى المسحة- من شأنها تأكيد التشخيص وتتضمن:-

-الزغزة: ويعني هذا الفحص أخذ عينة نسجية من عنق الرحم بشكلٍ أعمق، وهي ضرورية لتشخيص السرطان.
-منظار عنق الرحم: للتمكن من رؤية الخلايا بشكل واضح، وأخذ عينة مخروطية من الأنسجة، أي أخذ قطعة على شكل مخروط من أنسجة عنق الرحم.
-الكشف بالأشعة: وتشمل أنواعا كثيرة، مثل (أشعة إكس، الموجات فوق الصوتية، الأشعة المقطعية، وذلك للكشف عن العظام والأعضاء والأنسجة المصابة. -فحوصات الدم: تجري لفحص أنواع الخلايا الدموية المختلفة، وهي طبيعية عند أغلب المرضى.

مراحل الورم

تحقيق / محمد أحمد الدبعي

يوصف الدكتور/ منيف محمد صالح- استشاري الأورام والمعالجة بالإشعاع، مبيناً حقيقة التغيير غير الطبيعي في خلايا عنق الرحم ونموها العشوائي المكون للورم السرطاني غير الحميد بقوله: عندما تبدأ التغيرات السرطانية في الحدوث تكون محدودة في الطبقة الخارجية من الرحم لمدة تتراوح بين (10-2) سنوات قبل أن تبدأ في مهاجمة الطبقة العميقة، لتبدأ بعد ذلك بالانتشار بدءاً بمهاجمة الأنسجة والأعضاء المجاورة للرحم كالمثانة والمستقيم.

عوامل الإصابة
إن العوامل التي تزيد الإصابة بسرطان عنق الرحم متعددة- حددتها المصادر الطبية تفصيلاً - وأهمها:

- العدوى بفيروس(الورم الحليمي/HPV) عامل أساسي لنشوء هذا النوع من السرطان. إذ تزداد الإصابة بهذا الفيروس عند النساء ذوات العلاقة الجنسية المحرمة، والأمر كذلك بالنسبة للرجال ممن لديهم علاقات محرمة.
-استخدام حبوب تأجيل منع الحمل الفموية لخمس سنوات فأكثر.
-ممارسة الجنس بشكل مبكر.
-الإنجاب في سن مبكرة.
-الإصابة بفيروس(الورم الحليمي البشري/HPV)،-التدخين بأشكاله المختلفة.

الأعراض .. والتشخيص
أعراض الإصابة بسرطان عنق الرحم تتظاهر- حددتها الدكتورة/ يسرى محمد مريوط ، اختصاصية أمراض النساء والتوليد في: -الآلام أسفل الظهر.
-إفرازات مهبلية غير طبيعية لا تتوافق مع أي ألم أو حكة وقد تكون مصحوبة بدم. أو من دونه بين الدورتين الشهريتين.

يفتقرن إلى وسائل تنظيم الأسرة

(215) مليون امرأة في العالم النامي ترغب في تفادي الحمل أو تنظيمه



لا يكون لما يقارب 70% من النساء الاتصال بالأخصائيين لصحين بعد الولادة. وتتراوح أعمار 1.8 بليون نسمة بين 10 سنوات و 24 سنة، ويعيش 90% منهم في العالم النامي.

وبينت إحصائيات الصندوق أن ما تقديره 19 مليون عملية إجهاض غير مأمون تحدث سنويا في البلدان النامية. وفي كل سنة يموت ما تقديره 47 000 امرأة نتيجة عمليات الإجهاض غير المأمون وتعتبر ملايين إضافية من النساء من مضاعفات الإجهاض.

الاستفادة من أسطر رعاية في مجال طب التوليد والتي من شأنها أن تنقذ الأرواح وتضمن بقاء الرضع على قيد الحياة ، وأن نصف وفيات الأمهات يحدث كلها خلال الأربع والعشرين سنة، والأولى للائحة للولادة، عندما يكون الحصول على الرعاية الطارئة حاسما تماما.

ولفت الصندوق إلى أن نصف النساء في البلدان النامية يرضعن لمواليدهن دون حضور ممرضة أو قابلة أو طبيبة.

وذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان في إحصاءاته أنه في كل سنة، تعاني 10 ملايين إلى 15 مليون امرأة من ترضأ عن مضاعفات الحمل أو مستديمة وتتراوح بين العقم والاكنتاب وناسور الولادة، والإصابة الحادة أثناء الولادة. ومن ثم، فإن ما يزيد على 300 مليون امرأة تتعايش مع المرض والإعاقة. موضحاً أن 15% من الحوامل تعاني من مضاعفات يمكن أن تهدد الحياة أثناء الولادة، ومع ذلك فإن نسبة كبيرة من النساء يفتقرن إلى فرص

الاحتياجات غير الملابة ستفضي إلى تخفيض عدد حالات الحمل غير المرغوب فيه بحوالي 53 مليون حالة وتخفيض وفيات الأمهات بما يقارب 100 000 وفاة كل سنة. وأشار الصندوق إلى أنه وعلى نطاق عالمي تموت في كل سنة 358 000 امرأة لأسباب تتعلق بالحمل. وأن الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات هي النزيف والإصابات، والإجهاض غير المأمون، وارتفاع الضغط الدموي وعسر الولادة وهي أسباب يمكن تفاديها أو معالجتها بتوفير ما يكفي من الرعاية

بشير الحزيمي

ذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان في إحصاءات مؤثرة لانتباه نشرها بمناسبة اليوم العالمي للسكان 2012 بهدف الدعوة إلى تعميم الاستفادة من الصحة الإنجابية أن ما يقارب من 215 مليون امرأة في العالم النامي ترغب في تفادي الحمل أو تنظيمه، لكنهن يفتقرن إلى وسائل تنظيم الأسرة الحديثة. وكثيراً ما يعزى ذلك بكل بساطة إلى افتقارهن لأساليب مأمونة وميسورة التكلفة ومتاحة لتنظيم الأسرة. وأوضح الصندوق أن تلبية هذه